● أخبار قصيرة

ماكدونالدز تعترف بالخسائر الكبيرة بسبب المقاطعة

كشف كريس كمبزينسكي، الرئيس التنفيذي لسلسلة مطاعم الوجبات السريعة ماكدونالدز، مؤخراً أن الشركة شهدت تأثيراً تجارياً كبيراً على أعمالها بعد حملة مقاطعة واسعة النطاق قام بها العملاء، مما أثار مخاوف بشأن أنشطة الشركة على المستوى الإقليمي والعالمي.
وكتب كمبزينسكي في منشور على موقع لينكدإن: "بسبب الحرب والمعلومات المضللة المتعلقة بها التي أثرت على العلامات التجارية لدينا بما في ذلك علامة ماكدونالدز، فإن العديد من الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وأسواق أخرى خارج هذه المنطقة شهدت تأثيراً تجارياً كبيراً وملحوظاً".
إن انتشار صور ومقاطع فيديو على منصات التواصل الاجتماعي تظهر توصيل وجبات مجانية من مطاعم ماكدونالدز الإسرائيلية لأفراد جيش الكيان الصهيوني، أثار غضباً واشمئزازاً لدى الكثيرين مما دفعهم لمقاطعة الشركة.

مباحثات بين أفغانستان وتركمانستان لتوسيع العلاقات التجارية

ناقش وزير الصناعة والتجارة في حكومة طالبان "نور الدين عزيزي" مع "خواجة أف" سفير تركمانستان في كابل سبل توسيع العلاقات التجارية وتسهيل إصدار التأشيرات.
وبحسب بيان صادر عن وزارة الصناعة والتجارة في حكومة طالبان، ناقش الجانبان خلال اللقاء زيادة الصادرات الأفغانية إلى تركمانستان، وتعزيز التجارة بين البلدين، واستيراد الرخام الأفغاني، وتسهيلات منح التأشيرات للتجار الأفغان. وأضاف البيان أنه تم التوصل إلى اتفاقات بشأن عقد معرض للمنتجات الأفغانية في عشق آباد في المستقبل، وعقد لقاءات تجارية ثنائية.

المجلس الإسلامي الفرنسي يدين حرق مسجد سان مارتن

أدان المجلس الإسلامي الفرنسي في بيان صحفي حرق مسجد سان مارتن ديشان أثناء صلاة الفجر يوم السبت الفائت، معلناً دعمه للمجتمع وإدارة المساجد، وداعياً جميع المساجد في فرنسا إلى اليقظة إزاء هذه القضية.
وأعرب جيرالد دارمانين وزير الداخلية الفرنسي عبر منصة التواصل الاجتماعي عن دعمه للمسلمين في فينيستير، مشيراً إلى أن التحقيقات بدأت في الحادثة.

في ظل تفاقم الوضع

هل ستتمكن روسيا من مساعدة دول آسيا الوسطى لتجاوز أزمة الطاقة؟

الوفاق/ في السنوات الأخيرة، واجهت دول آسيا الوسطى أزمات طاقة محلية وإقليمية غير مسبوقة ناجمة عن سببين رئيسيين. أولاً، البنية التحتية لإنتاج الطاقة التي ورثتها الحكومات الإقليمية من الاتحاد السوفييتي السابق، وخاصةً بسبب غياب الاستثمارات الجدية في تحديثها، تتداعى تدريجياً. ثانياً، يؤدي النمو السكاني السريع في جميع جمهوريات المنطقة إلى زيادة كبيرة في استهلاك الكهرباء المحلية. وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، ارتفع عدد السكان في المنطقة من ٥١ مليون نسمة في عام ١٩٩١ إلى ٧٨ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٣. وقد حدث هذا الارتفاع على الرغم من عدم توقعه بحلول عام ٢٠٣٠. وبالتالي، يتقدم النمو السكاني بوتيرة متسارعة ولم يلاحظ علماء السكان حتى الآن أي عوامل يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ وتيرة هذا النمو أو القدرة على السيطرة على هذا الاتجاه.

استهلاك مرتفع

وفقًا للبيانات الرسمية حول حالة الطاقة، ربما تكون تركمانستان، التي تمتلك أكبر احتياطيات غازية في المنطقة وتحتل المرتبة الرابعة عالميًا من حيث حجم احتياطيات الغاز، البلد الوحيد في المنطقة الذي يواجه تحديات أقل. ومع ذلك، بسبب طبيعة هذه الجمهورية المغلقة، لا تتوفر إحصائيات موثوقة حول حجم إنتاج الكهرباء وديناميكيات نمو استهلاكها. وفقًا لأبحاث أجراها معهد "التنبؤ والأبحاث الاقتصادية الكلية" (تاشكنت)، من المتوقع أن يصل استهلاك الكهرباء في كازاخستان إلى ١٣٦ مليار كيلو واط ساعي بحلول عام ٢٠٣٠ (زيادة بنسبة ٢١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠)، وفي أوزبكستان إلى ١٢٠,٨ مليار كيلو واط ساعي (زيادة بمقدار ١,٧ مرة) وفي قيرغيزستان إلى أكثر من ٢٠ مليار كيلو واط ساعي (زيادة بنسبة ٥٠٪).
في أوزبكستان، زاد استهلاك الكهرباء في المجتمع بنسبة ٤٠٪ في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢. وارتفعت حصة السكان في الهيكل العام لاستهلاك الكهرباء من ٢٦,٤٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٢٨,٩٪ في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الكهرباء من السكان بنسبة ٥-٥,٣٪ سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥. مع الأخذ في الاعتبار الطلب المتزايد على الكهرباء في المجتمع، يجب على أوزبكستان زيادة طاقتها الإنتاجية للكهرباء بنسبة ٧٠ إلى ٨٠٪ من المستوى الحالي بحلول عام ٢٠٣٥. ووفقًا لشفقت ميرزياييف، رئيس أوزبكستان، في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣ وخلال ذروة أزمة الطاقة في البلاد، واجهت أوزبكستان نقصًا في الكهرباء قدره ٣,١ مليار كيلوواط ساعي. ووفقًا لتقديرات وزارة الطاقة الكازاخية، ستواجه هذه الجمهورية نقصًا في الكهرباء قدره ٥,٥ مليار كيلوواط ساعي بحلول عام ٢٠٢٩.
إن نظام تسعير الكهرباء الحالي، الذي يهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على تعرفة مقبولة للكهرباء للسكان، يحول دون تحديث وتجديد منشآت توليد الكهرباء الحالية وبناء منشآت جديدة. ونتيجة لذلك، وفقًا لتقرير الوكالة المسؤولة عن قطاع الطاقة في جمهورية كازاخستان، من أصل ٣٧ محطة طاقة حرارية نشطة في البلاد، هناك ٧ محطات فقط في "المنطقة الخضراء" أي أن استهلاك المعدات فيها في مستوى مقبول،وهناك ١١ محطة طاقة حرارية مع استهلاك متوسط دخلت "المنطقة الصفراء"، و ١٩ محطة طاقة حرارية ذات مخاطر عالية دخلت "المنطقة الحمراء".
وبشكل عام، يبلغ متوسط استهلاك المعدات في كازاخستان ٦٦٪، وتجاوز استهلاك بعض محطات الطاقة الحرارية في البلاد، وخاصة في مناطق أورال وستيبنوغورسك وتاراز وقيزيلوردا وكينتاو، المستوى الحرج ٨٠٪. أما الوضع في الجمهوريتين الأخريين في آسيا الوسطى - قيرغيزستان وطاجيكستان - فليس أفضل. لم يتم تحقيق إمكاناتهما العالية في توليد الطاقة الكهرومائية بالكامل بعد، ووفقًا لتوقعات وزارة الطاقة القيرغيزية، سيبلغ العجز في الكهرباء في هذه الجمهورية ١,٩ مليار كيلوواط ساعي في عام ٢٠٢٣. وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٣، خلال انخفاض حاد في درجات الحرارة ومستويات إنتاج الكهرباء غير كافية، لجأت الشركة القابضة الوطنية للطاقة "برق تاجيك" إلى فرض قيود على إمدادات الكهرباء للسكان والمنشآت الصناعية في البلد. على الرغم من أنه تم بناء محطتي طاقة كهرومائية سنغ توده وعدة محطات طاقة كهرومائية صغيرة ومحطتي طاقة حرارية بالتعاون مع روسيا وإيران بالإضافة إلى القروض الصينية في طاجيكستان بعد الاستقلال، فإن أكثر المشاريع الوطنية طموحاً في البلاد - أكبر محطة للطاقة الكهرومائية على نهر روغون - قيد الإنشاء حاليًا.

مشاكل في الإنتاج

في ظل أزمة الطاقة المتفاقمة، تبحث دول المنطقة إمكانية العودة إلى سوق الطاقة المشتركة التي يمكن أن تكون بمثابة مفتاح لحل الأزمات المحلية في مجال الطاقة. بما أن الغاز الطبيعي لا يزال واحدًا من أهم مصادر الطاقة لتوليد الكهرباء، في المقام الأول بالنسبة لكازاخستان وأوزبكستان، فإن ديناميكية إنتاجه تعد أيضًا أحد العوامل الرئيسية لأمن الطاقة الإقليمي. وفي هذا الصدد، يُلاحظ أكثر الحالات استقرارًا في تركمانستان. في عام ٢٠٢١، أنتجت تركمانستان ٧٩,٣ مليار متر مكعب من الغاز، في حين أنتجت الدول المجاورة لها، كازاخستان ٣٢ مليار متر مكعب وأوزبكستان ٥٠,٩ مليار متر مكعب. والإنتاج محدود للغاية في طاجيكستان وقيرغيزستان. وفي الوقت نفسه، بلغ الاستهلاك المحلي للغاز في عام ٢٠٢١ في تركمانستان ٣٦,٧ مليار متر مكعب، وفي أوزبكستان ٤٦,٤ مليار متر مكعب، وفي كازاخستان ١٥,١ مليار متر مكعب. ووفقًا للإحصاءات الرسمية، من المتوقع أن يصل استهلاك الغاز في كازاخستان إلى ٤٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٠. ووفقًا لبعض التقديرات، سيبلغ العجز في الغاز في كازاخستان ١,٧ مليار متر مكعب بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ وسيستمر هذا الحجم في النمو في المستقبل.
ومن المتوقع أن تزيد أوزبكستان إنتاج الغاز إلى ٥٦,٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٣ - مقارنةً بإنتاج ٥١,٧ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٢ - لكن الاستهلاك المحلي أيضًا في نمو سريع. ولم تعلن السلطات الحكومية هذا الأمر رسميًا، ولكن وفقًا لبعض البيانات، تحولت أوزبكستان في الواقع إلى مستورد صافٍ للغاز من خلال خفض الصادرات وزيادة واردات الغاز لتثبيت توازن الطاقة. وبالتالي، فإن الفجوة بين الحاجة إلى الكهرباء والغاز الطبيعي وقدرة دول آسيا الوسطى على تلبية هذه الاحتياجات تخلق وضعًا متقلبًا للطاقة يؤدي إلى انقطاعات منتظمة للتيار الكهربائي خلال فترات الذروة. تجعل العوامل المذكورة الطاقة واحدة من القيود الرئيسية على تنمية المنطقة والحفاظ على الوضع الاجتماعي والاقتصادي المستقر في بلدان آسيا الوسطى. وبالتالي، أصبحت المشاكل في قطاع الطاقة في السنوات الأخيرة جزءًا مهمًا من التخطيط الاستراتيجي لدول آسيا الوسطى.

في ظل أزمة الطاقة المتفاقمة، تبحث دول المنطقة إمكانية العودة إلى سوق الطاقة المشتركة التي يمكن أن تكون بمثابة مفتاح لحل الأزمات المحلية في مجال الطاقة

بالنسبة لطاجيكستان وقيرغيزستان، بالنظر إلى القيود المفروضة على مواردهما الطبيعية ومقابل إمكاناتهما الكبيرة في مجال الطاقة الكهرومائية، يعتبر تنمية نظام محطات توليد الكهرباء الصغيرة والكبيرة ذات الأولوية بالنسبة لهما. ومع ذلك، بالنظر إلى حجم الاستثمارات اللازمة، تلزم حوالي ٣ مليارات دولار لبناء أكبر محطة كهرمائية في قيرغيزستان غامبراتا، وأكثر من ٢ مليار دولار مطلوبة لبناء محطة الطاقة الكهرمائية روغون في طاجيكستان. لا يمكن لأي من البلدين إكمال هذه المرافق الاستراتيجية بدون مشاركة شركاء أجانب.
يبدو أن الإجراءات الأحادية الجانب لإنشاء مرافق جديدة لإنتاج الطاقة تعيق إصلاح هذا الوضع، حيث يبدي المستثمرون الأجانب أو الشركاء المحتملون في خططهم سلبية شديدة. كما لم تحدث مشاركة الصين في تحديث مرافق الطاقة الحالية وبناء مرافق طاقة جديدة أي تحسن ملحوظ في وضع هذه البلدان، بل زادت في بعض الحالات من المشاكل القائمة. لذلك لم تمكن قروض صينية لتحديث محطة توليد الكهرباء بيشكك الحرارية وبناء خط نقل الكهرباء داتكا-كامين من منع روسيا من إصلاح الوضع جذريًا، بينما زادت بشكل كبير من الديون للدائنين الصينيين.

روسيا اللاعب الأقوى

من بين اللاعبين الرئيسيين الأجانب، تمتلك روسيا فقط مجموعة من المشاريع والمقترحات لدول آسيا الوسطى التي يمكن أن تحسن الوضع جوهريًا إذا ما نفدت. يعد مشروع إنشاء "اتحاد غاز ثلاثي" الذي أعلن عنه خلال زيارة رئيس كازاخستان إلى موسكو في ديسمبر ٢٠٢٢ والذي يمكن أن يعزز أمن الطاقة ليس فقط في كازاخستان وأوزبكستان، ولكن أيضًا في طاجيكستان وقيرغيزستان، واحدة من أكثر المشاريع تفاؤلاً. تحليل آفاق توسيع التعاون في مجال الغاز يشير إلى أن كل مشارك سيستفيد من تنفيذ هذا المشروع.
هذا في الوقت الذي أصبحت فيه قضية تنويع أسواق المبيعات مهمة بالنسبة لروسيا في ظل قيود صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي. في عام ٢٠٢٢، تم توريد ١٠٠,٩ مليار متر مكعب من الغاز إلى البلدان الأجنبية (مقابل ١٨٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢١). ويرجع هذا الانخفاض في الصادرات بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي من ١٤٦ مليارا إلى ٦١ مليارا متر مكعب. وفي هذا السياق، تعد منطقة آسيا الوسطى وجهة تصدير واعدة للغاية مع استثمار ضئيل.
الواقع أن جميع البنى التحتية اللازمة لتوريد الغاز الطبيعي إلى المنطقة موجودة بالفعل. إحدى هذه البنى التحتية هي نظام خط أنابيب الغاز "آسيا الوسطى - المركز" الذي تم بناؤه في السابق لتوريد الغاز من آسيا الوسطى إلى روسيا والدول الأوروبية. ومع انخفاض الإنتاج وزيادة مستوى الاستهلاك وتوجيه جزء من تدفق الصادرات إلى الصين، أوقفت تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان فعليًا استخدام خط الأنابيب هذا.
وبالتالي، فإن الحد الأدنى من الاستثمار مطلوب لإعادة تشغيل الترانزيت في الاتجاه المعاكس. سيوفر تغيير اتجاه تدفق الغاز من خلال إنشاء أنظمة ربط لشركة غازبروم الروسية الفرصة لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي على طول المسار البديل نحو الصين باستخدام نظام خط أنابيب الغاز "آسيا الوسطى – الصين". سيمكن "الاتحاد الغازي الثلاثي" كازاخستان من حل مشكلة نقص الغاز الطبيعي في السوق المحلية. ووفقًا لتوقعات وزارة الطاقة الكازاخية، من المتوقع نقص الغاز بمقدار ١,٧ مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام ٢٠٢٣.
ووفقًا لأكشولاكوف، وزير الطاقة الكازاخي، تجري هذه الجمهورية مفاوضات مع غازبروم لزيادة شراء الغاز. ويمكن أن تصل صادرات الغاز في الأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى ٤ مليارات متر مكعب وفي المستقبل إلى ١٠ مليارات متر مكعب سنويًا. لدى كازاخستان مستوى منخفض للغاية من توصيل الغاز إلى المناطق، خاصة في المناطق الشمالية والشرقية. ستتيح تنفيذ مشاريع التعاون ثلاثية الجانب في إطار الاتحاد الثلاثي لجمهورية كازاخستان، بالإضافة إلى تلقي رسوم الترانزيت لنقل المواد الخام الروسية إلى أوزبكستان، حل مشكلة إمداد الغاز إلى مناطقها الشمالية والشرقية إلى حد ما.
في الوقت نفسه، تكون قدرات تركمنستان محدودة بسبب الاستهلاك المحلي المرتفع والتزاماتها بتوريد المواد الخام إلى الصين. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يستفيد جيرانهم الإقليميون - طاجيكستان وقيرغيزستان - أيضًا من إنشاء اتحاد غازي بين روسيا وكازاخستان وأوزبكستان. تمتلك غازبروم حاليًا النظام الوطني لنقل الغاز في قيرغيزستان وتضمن إمدادها بالغاز. من الواضح أن إمدادات الغاز الروسي إلى المنطقة ستوفر فرصًا لزيادة إنتاج الكهرباء التي تعمل بوقود الغاز في طاجيكستان أيضًا في المستقبل. على سبيل المثال، تخطط طاجيكستان لبناء محطة طاقة حرارية جديدة تعمل بالغاز بقدرة ١٦٠٠ ميجاوات في منطقة سغد بالتعاون مع شركة غازبروم الروسية. ومع توفر إمدادات ثابتة من الغاز الروسي، سيصبح من الممكن تشغيل هذه المحطة الجديدة بكامل طاقتها. كما أن إنشاء خط أنابيب غاز جديد من روسيا عبر طاجيكستان إلى كازاخستان وأوزبكستان سيوفر فرصة لطاجيكستان لتلقي إمدادات إضافية من الغاز بأسعار مخفضة كرسوم عبور. وهذا بدوره سيسمح لطاجيكستان بتشغيل محطات توليد الكهرباء القائمة التي تعتمد على الغاز بشكل أكثر انتظامًا وكفاءة.

من بين اللاعبين الرئيسيين الأجانب، تمتلك روسيا فقط مجموعة من المشاريع والمقترحات لدول آسيا الوسطى التي يمكن أن تحسن الوضع جوهريًا إذا ما نفدت